Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 2 October (2017): 477 - 491

محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية في بعض القرى المصرية

أشرف محمد العزب
أستاذ علم الاجتماع الريفي المساعد – جامعة كفر الشيخ–مصر

Received: Aug. 8 , 2017 **Accepted: Aug. 20 , 2017**

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية في بعض القرى المصرية، وذلك من خلال الإجابة على تساؤلات ثلاثة كما يلى : ماهي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي لم تتغير كثيراً بمرور الزمن؟، وما هي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي كانت أكثر تأثيراً فيما مضى وتضاءل تأثيرها بمرور الزمن؟، وما هي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي ظهر تأثيرها بوضوح في الوقت الحالي؟ وقد تحدد النطاق الجغرافي لإجراء الدراسة في ريف محافظة المنوفية، كما تحددت شاملة الدراسة فيجميع الريفيين الحائزين لأراضي زراعية، والمسجلة أسماؤهم بسجل 2 خدمات بالجمعيات الزراعية في نطاق قرى: سُبك الأحد بمركز أشمون، وأبو سنيطة بمركز الباجور، وسلكا بمركز شبين الكوم، وسرس الليان بمركز منوف، والبالغ إجمالي عددهم 8988 حائز. وقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة منهم بنسبة 2% فبلغ حجم العينة 178 حائزاً، تم استيفاء البيانات من عدد 140 حائز، وذلك لتعذر مقابلة 38 منهم.

وقد تبين من نتائج الدراسة:

1- لا زالت قضية التعليم تحتل مكانة بارزة وتقديراً في نفوس الريفيين لم يتغير بمرور الزمن، حيث احتل محدد تعليم الأسرة صدارة المحددات الأصيلة للمكانة الاجتماعية للأسر الريفية بغالبية لم يحققها محدد آخر من محددات المكانة (91.4%).

2- أظهرت النتائج كذلك أهمية معيار الدخل كأحد معايير التطابق الريفي، حيث احتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية لدى قرابة 86% من أفراد عينة الدراسة.

3- الملاحظ أن معيار حجم الحيازة الزراعية قد احتل مرتبة متأخرة نوعاً ما مقارنة بمعايير التعليم والدخل والسمعة، حيث جاء في المرتبة السادسة من حيث الأهمية لدى نحو ثلثي عينة الدراسة.

4- لم تحتل المهن القيادية رتبة متقدمة على السلم الطبقي الريفي، حيث جاءت في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية لدى قرابة 63% من أفراد عينة الدراسة.

5- احتل معياري حجم الحيازة الحيوانية، وحالة المسكن المرتبتين قبل الأخيرة، والأخيرة على الترتيب كمحددات طبقية ريفية أصيلة.

6- أما بخصوص معايير التطابق الريفي التي تراجع أثرها حالياً مقارنة بفترة زمنية سابقة من وجهة نظر افراد عينة الدراسة، فقد جاء على رأس تلك المعايير معيار حيازة الأدوات والآلات الزراعية لدى قرابة 86% من الإجمالي، تلاه معيار حيازة الأجهزة المنزلية.

7- أما فيما يتعلق بمحددات المكانة الأسرية التي ظهر تأثيرها جلياً في الوقت الحالي، فقد جاء على رأسها الالتزام الديني والأخلاقي لدى أكثر من 75% من أفراد عينة الدراسة، يليها معيار عضوية أحد أفراد الأسرة في المجالس المحلية، أو مجلس النواب، ثم معيار سفر أحد أبناء الأسرة الى الخارج.

وفي سياق ما تم عرضه ومناقشته من نتائج أوصت الدراسة بما يلي:

1- الاهتمام بتعليم كافة أبناء الريف، لما للتعليم من أهمية كبرى في البنيان الطبقي الريفي بشكل عام.

2- إجراء مزيد من دراسات تحديد معايير وقياس الطبقة الاجتماعية في الريف المصري، مع أخذ النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية بعين الاعتبار وذلك لتحديث مقاييس المكانة المستخدمة بالإبقاء على معايير التطابق الأصيلة، ودمج المعايير ذات التأثير الواضح في الوقت الحالي، واستبعاد المعايير التي لم تعد مؤثرة كسابق عهدها في الماضي، فوجود معايير واضحة متفق عليها من الغالبية العظمى من سكان مناطق ريفية أخرى، من شأنه أن يحقق اتساقاً أفضل في المكانة الاجتماعية للريفيين، ومن ثم رسم صورة أكثر واقعية لطبيعة التدرج الاجتماعي في الريف المصري.

الكلمات الدالة : *المكانة الإجتماعية – الأسر الريفية – التطابق الإجتماعى الريفى*

مقدمة الدراسة

شغلت قضية التمايز الاجتماع باهتمام المفكرين منذ القدم، وفي هذا السياق يذكر سيد وشاكر (1990) نقلاً عن جامع وآخرون أن الغالبية العظمى من المفكرين قد أدركت حقيقة عدم المساواة بين الناس في المجتمع، غير أنهم تباينوافي نظرتهم لأشكال هذا التمايز، وفى تحديدهم لعوامله ومسبباته. ولا شك أن المكانة الاجتماعية للأفراد أو الجماعات هي أحد أشكال هذا التمايز الاجتماعي ذات التوزيع الهرمي حيث يحتل عدد من الأفراد أو الجماعات أعلى المراتب بناءً على ما يملكونه من مقدرات يقيمها المجتمع وفقاً لمعاييره واحتياجاته.

وتخضع العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الناس لنظام معين، وذلك بمعنى أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تعتمد على أوضاعهم أو مراتبهم النسبية، فكل جماعة لها طرق معينة في فرز أعضائها، وتحديد أفضليتهم داخل الجماعة، وقليل من

الجماعات تحقق المساواة الكاملة بين أعضائها، فبعض الأعضاء يتمتعون بدرجة أكبر من الاحترام والتأثير، أو بدرجة من الحب والجاذبية، ومع مرور الوقت تحدد كل جماعة مراكز أو مراتب معينة لأعضائها، أي أن الأعضاء يكتسبون مكانة معينة من الجماعة (رشوان، 2014).

وفى قاموس علم الاجتماع عرفت المكانة الاجتماعية بأنها الوضع الذي يشغله الشخص أو الأسرة أو الجماعة في التنظيم الاجتماعي بالنسبة للآخرين، وقد يحدد هذا الوضع الحقوق والواجبات وأنواع السلوك الأخرى بما في ذلك طبيعة ومدى العلاقة بأشخاص آخرين لهم مكانات مختلفة. كما أن المكانة الاجتماعية هي توزيع هرمي يشغل أفراد قلائل الأوضاع العليا فيه، ومن أبسط النماذج النظرية لنسق المكانة التوزيع الذي يتحدد فيه الوضع بطريقة تنافسية عن طريق امتلاك بعض القدرات التي قد تكون أكثر من غيرها للمجتمع القائم (غيث ،2006).كما تعرف المكانة الاجتماعية بأنها وضع فرد معين في التركيب الاجتماعي لجماعة معينة أو هي المركز الذي يشغله الفرد في النظام الاجتماعي، وهذا المركز تحدده عدة متغيرات أهمها عمل الفرد، وثروته، وشرفه، وقوته، ودرجة الاحترام والتقدير الذي يحصل عليه من الآخرين.http://www.novapdf.com.كما عرفت بأنها حقوق وواجبات الفرد على مستوى النسق أو المجتمع ككل. ومعنى هذا ان المكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز يشغلها الفرد وعدة خصائص وسمات يتميز بها.-http://bohoot.blogspot.eg/2d4/11/blog .post_865.html

كما تعرف في الأدبيات الاجتماعية بأنها الموقع المرتبط بتوزيع وتعيين الاعتبارات داخل نظام اجتماعي معين، واحياناً بالنسبة لتحديد الحقوق والالتزامات والنفوذ والسلطة داخل النظام. (الطويل، والتوايهة، 2001). ويعرفها البياتي (2008) على أنها ما يصل اليه الفرد من تقدير واحترام وتأثير في الآخرين من خلال المهارات والسلوك الذي يصدر عنه تجاههم، والتي يكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية، أو من خلال التعليم، أو السلطة، أو المهنة أو الجاه. أما عمر (1990) فينظر الى المكانة الاجتماعية بوصفها مرتبة وموقع اجتماعي يشغله الانسان في مجتمعه السكاني.

وتشير أدبيات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي إلى أن مفهوم المكانة الاجتماعية يقترن بمفهوم الدور، فإذا كانت المكانة الاجتماعية هي وضع في نمط معين مؤلف من سلوك متبادل بين أفراد أو جماعات، فإن الدور يمثل الجانب الديناميكي للمكانة. كما ان المكانة الاجتماعية كونها مفهوماً عاماً تتضمن ترتيب الجماعات على أساس قابل للموازنة، فهو يشير إلى المسافة الاجتماعية أو الهيبة أو مقدار الحقوق والواجبات (مبارك، 2013). ويتفق العزب (2008) مع ما ذكره مبارك، حيث يرى أن المكانة الاجتماعية وهي الوجه الأول لعملة المواضع الاجتماعية، إذ تمثل جانب الحقوق بمعنى آخر التقدير الذي يناله الفرد كنتيجة لشغله موضعاً اجتماعياً معيناً وأدائه للأدوار المرتبطة بذلك الموضع، أما الدور الاجتماعي فهو الوجه الأخر لعملة المواضع الاجتماعية ويعنى السلوك المتوقع من شاغل الموضع الاجتماعي، وهو سلوك مصاحب للمكانة الاجتماعية. ونتيجة لاختلاف الأدوار التي يؤديها الافراد في المجتمع، تختلف درجة التقدير الاجتماعي التي ينالها كل منهم حسب أهمية الدور الذي يؤديه من وجهة نظر أصحاب المواضع الاجتماعية الأخرى في البنيان الاجتماعي، والتي تمثل في مجموعها ثقافة المجتمع حول هذا الدور، ومن ثم يرتب أصحاب المواضع الاجتماعية المختلفة في درجة أهميتها الآخرين حسب درجة أهمية أدوار شاغليها بالنسبة لهم. نتج عن ذلك وفى ضوء تلك الاختلافات الحقيقية ان وجد ما يعرف التمايز الاجتماعي، ويعنى الاختلاف بين الأدوار أو المراكز الاجتماعية، وهو يعنى إسناد واجبات وأعمال متخصصة لأوضاع اجتماعية معينة مما يترتب عليه التخصص وتقسيم العمل. والترتيب الاجتماعي ويعنى مقارنة الأوضاع الاجتماعية ببعضها البعض وترتيبها تصاعديا حسب قيمتها وأهميتها في ظل الثقافة السائدة في المجتمع.

ويذكر البياتي (2008) نقلاً عن مدكوره أن المكانة تكتسب بوسائل مختلفة تبعاً لظروف المجتمع ومدى حضارته وثقافته، وقد تكتسب عن طريق الأسرة، والنسب، والمال، والجاه، وفي المجتمعات المتحضرة ترجع غالباً الى مستوى ثقافي خاص، أو مسلك مختار، أو قيادة في تولي. وأشار رشوان (2014) الى أن الفرد كلما اكتسب مكانة أكبر خارج الجماعة، ساعد ذلك على اكتسابه مكانة كبيرة داخل الجماعة التي ينتمي إليها، وكل جماعة تلزم أعضائها بواجبات معينة يفترض ان يؤديها ذلك العضو، وكلما زادت مساهمة العضو في إنتاجه وكفاءته، كلما نال استحسان وتقدير باقي الأعضاء. وبينت شادية عبد الله (2012) أن هناك تصوران لإرجاع المكانة الاجتماعية لجذورها الاجتماعية النفسية، فالأول يرجع المكانة إلى إجماع الجماعات بالاشتراك في القيم والمعايير التي تعمل على ضبط وتوزيع المكانات، فالمحامي مثلاً لديه مكانة أعلى من السباك، وذلك حسب القيم والمعايير في تصور الجماعة. أما التصور الثاني يأتي كانعكاس أو ظل للقوة، فالفرد الأقل قوة قد يشغل مكانة رمزية، على الرغم من قناعته أنها أقل تقدير.

وقد أكد الطويل، والتوايهة (2001) أن المهنة من أهم العوامل في تحديد بناء المكانة في المجتمع، فكثيرا ما تقاس مكانة الأفراد والجماعات في المجتمع العربي التقليدي باستقلالية المنصب الذي يشغلونه، هل يعمل لحسابه أو لحساب غيره، ولا شك ان تباين الدخول واختلاف الناس من حيث درجاتهم العلمية والتعليمية، ومن حيث الأعمال أو المهن التي يمتهنونها وحجم السلطة التي يمارسونها على الآخرين تؤدى إلى التباين الطبقي. ويرى بن خلدون أن المكانة الاجتماعية للمهن ترتبط بالكسب في المعاش، فالإنسان ذو الثروة والجاه يتمتع بمكانة وهيبة مرموقة لا يتمتع بها فاقد الجاه، لأن الناس يعتمدون على مالهم

وجاههم، وأشار أيضاً إلى أن المهن التي ترتبط بحاجات الناس في المجتمع ينظر إليها بالاحترام والتقدير أكثر من غيرها. كما أكد بن خلدون أن المهنة تلعب دوراً مهماً في تحديد أهمية المكانة الاجتماعية للشخص بين أقرانه وداخل مجتمعه، بالإضافة إلى ان تقدير الشخص لنفسه ولمكانته الاجتماعية ينبع إلى حد كبير في المجتمعات العربية من تقدير الآخرين لمهنته، وتمثل المهنة مصدراً مهماً لتحقيق الذات للإنسان العامل (البوسعيدي، 2009)

وأشارت ألطاف خضر (دون تاريخ) إلى أن العديد من المنظرين لديهم تفسيرات مختلفة للمكانة الاجتماعية، فقد بينت نظرية التعلم الاجتماعي أن المكانة الاجتماعية تتم وفق عملية نمذجة السلوك وأسلوب التعزيز المعتمد في تلك العملية، وهذا يعنى أن مفهوم الفرد لمكانته لا يتحدد بعمليتي النمذجة والتقليد ولا بأساليب التعزيز المتعددة والمتنوعة فقط، بل أن هناك أثراً كبيراً للعوامل الثقافية التي تختلف باختلاف السياقات الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد.

أما أصحاب نظرية الدور فيشيرون إلى أن مفهوم المكانة الاجتماعية يرتبط ارتباطا وثيقاً بمفهوم الدور عبر مفهوم وسيط هو توقعات الدور الذي فيه تتحدد أهم الواجبات والحقوق التي يمارسها الفرد في أداء دور معين والمكانة الاجتماعية التي سوف يحظى بها في الواجبات التي يلتزم بها والحقوق التي يسعى إلى نيلها (سناء الخزرجي، 2010).

أما المدرسة البنائية فتذهب إلى أن الأفراد أو الجماعات الذين يحتلون مكانات معينة يتشابهون إلى حد كبير في سلوكهم، وفى تفاعلهم مع الآخرين في ظل ثقافة معينة (سيد، وشاكر، 1990). وفي نظريته عن الجماعة المرجعية، فقد أشار هايمن إلى أن المكانة لا تقتصر على امتلاك كل ما له علاقة بالناحية الاقتصادية، بل هي أيضاً تتضمن ما له علاقة بسمات الشخصية في الجوانب العقلية والثقافية والاخلاقية والجمالية والانفعالية، كما أشار إلى أن المكانة تتحد من خلال تقويم الأفراد أنفسهم في الجوانب المختلفة. http://www.novapdf.com

ويرى بومعالي (2011) أن الأسرة بوصفها مركزاً للعلاقات الاجتماعية، ومكان التربية والتنشئة الاجتماعية، والحلقة الأساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع، فهي تمثل الفضاء والمجال الأول للتفاعل الاجتماعي للفرد في تحديد السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية، وهي متعددة الوظائف ومتشعبة العلاقات، وهي تعلم الأدوار من أجل الاندماج والتكيف. ويضيف رشيد كذلك أن تحديد الدور والمكانة للفرد من الحتميات التي تفرضها طبيعة العمران والاجتماع الإنساني على النظام الأسري الذي يمثل نسقاً متكاملاً سواء على المستوى الثقافي أو السلطوي.

وعند الحديث عن معايير التطابق الاجتماعي، ومحددات المكانة الاجتماعية في المجتمع المصري قديما، فقد ذكر المقريزي في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة أن الناس بإقليم مصر ينقسمون إلى سبعة أقسام (أي طبقات)، القسم الأول هم أهل الدولة، والقسم الثاني وهم أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية، والقسم الثالث هم الباعة، وهم متوسطو الحال من التجار، ويلحق بهم أصحاب المعاش، وهم السوقة ، والقسم الرابع وهم أهل الفلح، وهم أهل الزراعات والحرث، وسكان القرى والريف، ويأتي بعد ذلك القسم الخامس، وهم الفقهاء وطلاب العلم، وشمل القسم السادس أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن، والقسم السابع، وهم ذوو الحاجة والمسكنة. وكان مصدر التمايز والتدرج الطبقيفي رأى المقريزي قائم على أساس تفاوت دخول الأفراد، فكل طبقة تتحدد بقدر ما تملك من أموال، وزاوج المقريزي بين الدخل كبعد طبقي، وأسلوب الحياة، بالإضافة إلى بعد المهنة (فرحات، 2007).

وفى القرن التاسع عشر ألمح "كلود بك" في كتابه لمحة عامة إلى مصر إلى شكل الطبقات الاجتماعية بها عام 1840، وفى رأيه أن الأمم العربية، تكونت على أثر تخلصها من الغارات والفتوحات من اندماج الأجناس الغالبة بالأجناس المغلوبة على أمرها، وكانت تتكون من الفاتحين في مبدأ طبقة ممتازة، ثم قامت بينهم وبين عامة الشعب طبقة وسطى، وقد أخذ نفوذها يمتد شيئاً فشيئاً بما برعت فيه من العلوم والفنون والصنائع، وإنجاز الأعمال حتى بلغت مستوى الطبقة الشريفة، وهي طبقة الأشراف أي الممتازة. وكان في مصر فريقان، فريق بيده السيطرة والحكم، ويتمتع بما يرتبط بها من مظاهر التعليم والتكريم، والفريق الثاني هو المقضي عليه بالخضوع والخنوع للفريق الأول، ويصيبه عار ذلك وما يفرض عليه من الكلف الباهظة، ذلك الفريق هو العنصر التركي، وهذا هو العنصر المصري العربي. ويستطرد "كلود بك" قائلاً: أن هذه الحالة هي نتيجة ماضي موغل في القدم إلى مدى أربعين جيلاً فمن المتعذر أن تتغير فجأة بوقوع ثورة فجائية، ويقسم كلود بك العنصر المصري إلى عدة طبقات: الأولى هي طبقة العلماء، وهم يتوارثون تقاليدها وخططها من الآباء والأجداد، وهم يؤلفون الطبقة العليا في الأمة، وكانوا هم الذين يحرضون نفوس الأمة على الحركات السياسية والفتن إلا أن الوالي انتزع من أيديهم الأملاك الواسعة. أما الطبقة الثانية، فتتألف من الملاك والتجار كباراً وصغاراً وقد رفعت الأمة من شأنها، إذ آلي إلى ذوي النفوذ والجاه من أفرادها مراكز القيادة الكبرى في الحرس الوطني، أما الطبقة الثالثة، فهي طبقة العمال والصناع، ويدخل في إدارتها طائفة الخدم، وتتألف الطبقة الرابعة من الزراعيين الفلاحين، ومنها يتكون الشطر الأكبر من الأمة (كلوت بك، د.ت) www.kadl.sa

وأورد عبد الفضيل (1978) في كتابه التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري من 1952 – 1970، أن الهيكل الكلى للبناء الطبقي في الريف المصري يقوم على معيار مركب يرتبط بمدى استخدام رأس المال والعمل المأجور في العمليات الزراعية، بالإضافة إلى حجم الحيازة الزراعية. يضاف إلى ذلك درجة الميكنة الزراعية

وكثافة استخدام الآلات الزراعية، فهي مؤشرات تشير إلى درجة التمايز بين الفلاحين، فضلاً عن درجة الاختلاف، والتباين في التركيب المحصولي باعتبارها تعكس مستويات مختلفة لعملية التحول من الزراعات التقليدية إلى الزراعات ذات الطابع الرأسمالي. ويرى عبد الفضيل أنه من الخطأ تصور الفلاحين في أنهم يشكلون كتلة متجانسة، فهناك تمايز طبقي بين المجموعات المختلفة من الفلاحين، وقدم تقسيماً للطبقات الاجتماعية في الريف المصري قوامه طبقات اجتماعية خمس، هي: الفلاحين المعدمين، وفقراء الفلاحين، وصغار الفلاحين، ومتوسطي الفلاحين، وأغنياء الفلاحين أو الرأسمالية الزراعية.

ويرى الخولي (2013) أن التركيبة الاجتماعية للقرية المصرية قديماً قد تضمنت عدد من الطبقات الاجتماعية كان المحدد الرئيسي في تشكيلها عاملين أساسيين، هما ملكية الأرض الزراعية، والانتساب الى عائلة. ورغم ذلك كانت الفوارق بسيطة بين الطبقات الاجتماعية في الريف المصري، كما كانت الفواصل الطبقية شبه جامدة حيث يصعب الانتقال من طبقة اجتماعية الى طبقة اجتماعية أخرى، وفي ظل هذا الوضع الطبقي يعرف كل شخص في المجتمع الريفي وضعه، ودوره ولا يستطيع أن يتعدى حدوده، غير أن رياح التغيير التي هبت على القرية المصرية، أصابت ضمن ما أصابت التركيبة الاجتماعية، فتحولت وتبدلت، ويمكن رصد عدد من مظاهر هذا التغير في: اتساع المسافة بين الطبقات الاجتماعية في الريف وزيادة عددها، كما لم تصبح ملكية الأرض الزراعية والانتساب لعائلة معينة الأساس في تحديد الوضع الطبقي، بل دخلت محددات جديدة أهمها حجم الثروة المادية لدى الشخص، وامتلاك المشروعات، والتعليم، وشغل المناصب القيادية، والعمل بالسياسة، وحالة المسكن، وامتلاك وسائل الترفيه، وامتلاك السيارات الخاصة. هذا بالإضافة الى مظهر مهم وهو ضعف الروابط والعلاقات الماسكة للتركيبة الاجتماعية نظراً لإعلاء المصالح الشخصية على مصلحة الجماعة والعائلة. كما أصبحت بعض القرى جاذبة لعدد من المهاجرين من المدن القريبة نظراً لارتفاع ايجارات المساكن في المدن، مما كان له عظيم الأثر في حدوث مزج ثقافي بين الريف والحضر، أخرج القرية عن هويتها الثقافية، وبدت عليها بعض مظاهر التحضر المزيف. ولعل أبرز العوامل التي أضعفت التركيبة الاجتماعية بالريف؛ تحرر الشباب من سيطرة الأسرة خاصة في موضوع الاختيار الزواجي، والذي أصبح من النمط الخارجي في حالات كثيرة منه، كما تفككت الأسر الممتدة وانتشرت الأسر النووية. ويؤكد الخولي على أن أبرز التغيرات التي أصابت التركيبة الاجتماعية وبخاصة الديني منها، قد حدث إبان ثورة 25 يناير للعام 2011م.

مما سبق عرضه، يمكن القول إن المكانة الاجتماعية للأسرة الريفية لا شك لها انعكاساتها وتداعياتها على سلوك أفراد الأسرة، ولا شك أن هذه المكانة هي رهن بالعديد من المتغيرات والمحددات. ولا شك أيضاً – كما ذكرت الأدبيات – أن المسؤول الأول عن تحديد مكانة الأسرة في الريف، وتحديد مكانات أفرادها بالتبعية هم أفراد الأسر الأخرى، وفى ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي حدثت بشكل عام، وعلى مستوى الأسر الريفية بشكل خاص، فقد تتغير قواعد الترتيب الاجتماعي المعمول بها بين الريفيين، حيث قد تتضاءل اهتماماتهم بمعايير معينة للتطابق الاجتماعي، وتصبح معايير أخرى محوراً للاهتمام، كما قد تظل معايير أخرى من الثوابت التي لا يمكن التخلي عنها أو تغييرها كمعايير أصيلة للتطابق الاجتماعي الريفي. وفي هذا السياق تسعى الدراسة الحالية للإجابة على تساؤلات ثلاثة وهي: ماهي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي لم تتغير كثيراً بمرور الزمن؟، وما هي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي كانت أكثر تأثيراً فيما مضى وتضاءل تأثيرها بمرور الزمن؟، وما هي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي ظهر تأثيرها بوضوح في الوقت الحالي؟

أهداف الدراسة

من خلال العرض السابق لمشكلة الدراسة، يمكن القول إن الدراسة الحالية تسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي لم تتغير كثيراً بمرور الزمن.
2- التعرف على محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي كانت أكثر تأثيراً فيما مضى وتضاءل تأثيرها بمرور الزمن.
3- التعرف على محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي ظهر تأثيرها بوضوح في الوقت الحالي.

الطريقة البحثية

منطقة الدراسة واختيار العينة:

تحدد النطاق الجغرافي لإجراء الدراسة في ريف محافظة المنوفية، كما تحددت شاملة الدراسة في جميع الريفيين الحائزين لأراضي زراعية، والمسجلة أسماؤهم بسجل 2 خدمات بالجمعيات الزراعية في نطاق قرى: سُبك الأحد بمركز أشمون، وأبو سنيطة بمركز الباجور، وسلكا بمركز شبين الكوم، وسرس الليان بمركز منوف، والبالغ إجمالي عددهم 8988 حائز. وقد تم اختيار عينة عشوائية منتظمة منهم بنسبة 2% فبلغ حجم العينة 178 حائزاً، تم استيفاء البيانات من عدد 140 حائز فقط، وذلك لتعذر مقابلة 38 منهم. ويوضح جدول رقم (1) شاملة وعينة الدراسة المبدئية والنهائية.

جدول رقم (1): شاملة وعينة الدراسة

محافظة	مركز	قرية	الشاملة	العينة المبدئية	العينة النهائية
المنوفية	أشمون	سُبك الأحد	3069	61	60

	الباجور	أبو سنيطة	966	19	17
	شبين الكوم	سلكا	776	15	13
	منوف	سرس الليان	4177	83	50
الاجمالي			8988	178	140

المصدر: سجل 2 خدمات بالتعاونيات الزراعية للقرى المختارة – بيانات غير منشورة – 2017

أداة جمع البيانات

تم الاستعانة باستمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات، وذلك بعد اختبار صلاحيتها لتحقيق أهداف الدراسة من خلال Pretest، وقد تم جمع البيانات خلال شهر مارس من العام 2017م.

قياس متغيرات الدراسة

اشتملت استمارة الاستبيان على متغيرات خاصة بالمبحوث وأسرته: سن المبحوث، وعدد أفراد أسرة المبحوث، وعدد سنوات تعليم المبحوث، وعدد الأفراد المتعلمين بأسرة المبحوث، وحجم الحيازة المزرعية لأسرة المبحوث، وعدد سنوات خبرة المبحوث في الزراعة، ودرجة الانفتاح الثقافي للمبحوث. كما تضمنت الاستمارة ثلاثة أسئلة مفتوحة النهاية تمثل الإجابة عليها، إجابة على تساؤلات الدراسة الثلاثة، وهي: ماهي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي لم تتغير كثيراً بمرور الزمن؟، وما هي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي كانت أكثر تأثيراً فيما مضى وتضاءل تأثيرها بمرور الزمن؟، وما هي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي ظهر تأثيرها بوضوح في الوقت الحالي؟

أدوات التحليل الإحصائي

تم الاستعانة بأسلوب الإحصاء الوصفي من خلال العرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية لعرض بيانات الدراسة، كما تم الاستعانة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف أحد المتغيرات.

وصف عينة الدراسة

تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (2) والخاص بوصف عينة الدراسة ما يلي:

- أن أكثر من نصف المبحوثين عينة الدراسة بنسبة 57% قد تركزوا في الفئة العمرية (41 – 57 سنة)، يلي ذلك من هم في الفئة العمرية (24 – 40 سنة) بنسبة 36 %، ثم اخيراً من هم في فئة (58 سنة فأكثر) بنسبة 7 %.
- كما تركز 68 % من إجمالي المبحوثين عينة الدراسة في فئة حجم أسرة المتوسط (5 – 7 أفراد)، ثم من هم في فئة الحجم المنخفض (2 – 4 أفراد) بنسبة 29%، ثم اخيراً من هم في فئة الحجم المرتفع (8 أفراد فأكثر) بنسبة 3 %.
- وبالنسبة لعدد سنوات تعليم المبحوث، تبين أن 19% من إجمالي المبحوثين وقعوا في فئة لا يقرأ ولا يكتب، كما بلغت نسبة الذين يقرأون ويكتبون 8% من الإجمالي، والحاصلين على الشهادة الابتدائية 9% من الإجمالي، والحاصلين على الشهادة الإعدادية 9% من الإجمالي، والحاصلين على مؤهل متوسط 25% من الإجمالي، والحاصلين على مؤهل فوق متوسط 6% من الإجمالي، والحاصلين على مؤهل عالي 24.4% من الإجمالي.
- تراوح عدد أفراد الاسرة المتعلمين بين 1الى 7 أفراد بمتوسط حسابي بلغ 4.2فرد، وانحراف معياري 1.6 فرد.
- وبالنسبة لحجم الحيازة المزرعية تبين أن الغالبية العظمى من المبحوثين يتركزون في فئة الحيازة (1 – 27 قيراط)، بينما 14 % من المبحوثين قد تركزوا في فئة الحيازة (28 – 55 قيراط)، في حين تركز 3 % فقط من إجمالي المبحوثين في فئة الحيازة 65 قيراط فأكثر.
- وبالنسبة لعدد سنوات خبرة المبحوث في الزراعة، تبين أن 43 % من إجمالي المبحوثين كانوا ذوي خبرة ضعيفة في الزراعة (أقل من 5 سنوات)، بينما وجد أن 36 % منهم يتركزون في فئة الخبرة (20 – 34 سنة)، كما وجد ان 11 % منهم تركزوا في فئة الخبرة (5 – 19 سنة)، وأخيراً وجد أن 10 % من الإجمالي قد تركزوا في فئة الخبرة (35 سنة فأكثر).
- وبالنسبة للانفتاح الثقافي للمبحوثين، تبين أن 60 % من إجمالي العينة قد تركزوا في فئة الانفتاح الثقافي المتوسط (8 – 15 درجة)، كما تركز 26 % منهم في فئة الانفتاح الثقافي المرتفع (16 درجة فأكثر)، بينما تركز 14 % منهم في فئة الانفتاح الثقافي المنخفض (صفر – 7 درجات).

جدول رقم (2): وصف عينة الدراسة

المتغير	العدد	%
سن المبحوث		
24 – 40 سنة	50	36

41 – 57 سنة	80	57
58 سنة فأكثر	10	7
عدد أفراد أسرة المبحوث		
2 – 4 أفراد	41	29
5 – 7 أفراد	95	68
8 أفراد فأكثر	4	3
عدد سنوات تعليم المبحوث		
لا يقرأ ولا يكتب	26	19
يقرأ ويكتب	11	8
ابتدائي	3	9
اعدادي	4	9
مؤهل متوسط	35	25
مؤهل فوق متوسط	9	6
مؤهل عالي	34	24
حجم الحيازة المزرعية		
صفر – 27 قيراط	116	83
28 – 55 قيراط	19	14
65 قيراط فأكثر	5	3
عدد سنوات خبرة المبحوث في الزراعة		
خبرة أقل من 5 سنوات	61	43
5 – 19 سنة	15	11
20 – 34 سنة	50	36
35 سنة فأكثر	14	10
درجة الانفتاح الثقافي		
صفر – 7 درجات	19	14
8 – 15 درجة	84	60
16 درجة فأكثر	37	26

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

نتائج الدراسة

1 - محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي لم تتغير كثيراً بمرور الزمن

لتحقيق الهدف الأول من أهداف الدراسة، والخاص بالتعرف على محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي لم تتغير كثيراً بمرور الزمن، تم توجيه سؤال مفتوح النهاية لأفراد عينة الدراسة وهو ما هي محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي لم تتغير كثيراً بمرور الزمن؟ وقد حصل الباحث على استجابات عديدة أمكن تجميعها في قائمة مكونة من أحد عشر بند تمثل محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي تتسم بالأصالة والاستمرارية عبر الزمن، وقد استعان الباحث بمقياس محددات المكانة الاجتماعية للأسرة الريفية الذي أعده سيد، وشاكر (1990) في تسمية بنود قائمة المحددات التي توصل اليها. ويوضح الجدول رقم (3) قائمة المحددات مرتبة حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (3): التوزيع العددي والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب رؤيتهم لمحددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي لم تتغير كثيراً بمرور الزمن

قائمة محددات المكانة التي لم تتغير بمرور الزمن	العدد	%
تعليم الأسرة	128	91.4
دخل الأسرة	120	85.7
سمعة الأسرة	112	80.0
عضوية الأسرة بالمنظمات الاجتماعية	96	68.6

العزوة الأسرية	95	67.8
حجم الحيازة الزراعية للأسرة	94	67.1
رأس المال الاجتماعي للأسرة	89	63.6
الوضع القيادي للأسرة	88	62.9
المشاركة الاجتماعية غير الرسمية للأسرة	80	57.1
حجم الحيازة الحيوانية للأسرة	66	47.1
حالة مسكن الأسرة	56	40.0

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

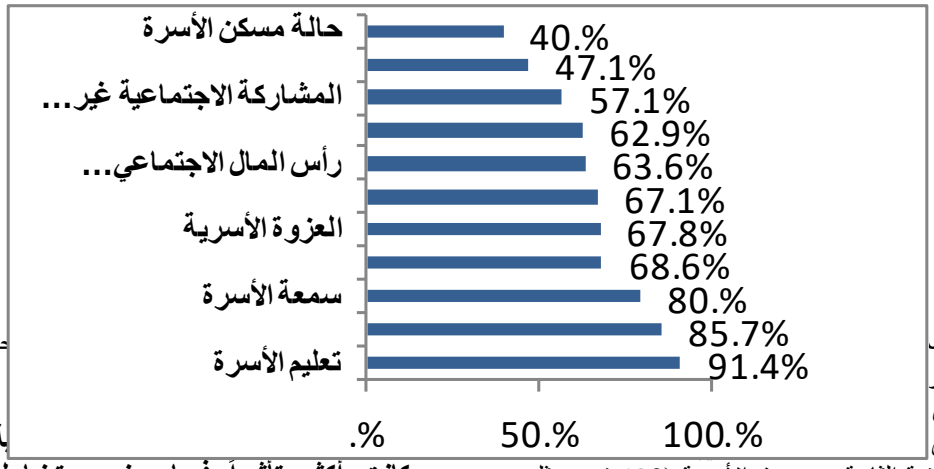

حالة مسكن

وقد اتض
المرتبة الأو
الأسرية من
فرد يمثلون
الأسرة المرتبة الثانية من حيث الأهمية (120 فرد يمثلون 85.7% من الإجمالي)، هذا وقد جاءت سمعة الأسرة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية (112 فرد يمثلون 80% من الإجمالي)، وقصد أفراد عينة الدراسة بسمعة الأسرة ما يقال وما هو شائع عن سلوكيات أفراد الأسرة في القرى محل الدراسة، أما في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية فقد جاءت عضوية الاسرة بالمنظمات الاجتماعية (96 فرد يمثلون 68.6% من الإجمالي)، وفي المرتبة الخامسة من حيث الأهمية جاءت العزوة الأسرية (95 فرد يمثلون 67.8% من الإجمالي)، وقصد أفراد عينة الدراسة بالعزوة الأسرية عدد أفراد الأسرة بالإضافة الى إجمالي عدد أفراد العائلة التي تنتمي اليها الأسرة. وفي المرتبة السادسة من حيث الأهمية جاء حجم الحيازة الزراعية للأسرة (94 فرد يمثلون 67.1% من الإجمالي)، ثم رأس المال الاجتماعي للأسرة أو ما يمكن تعريفه بعلاقات الأسرة بأصحاب السلطة والنفوذ في المرتبة السابعة من حيث الأهمية (89 فرد يمثلون 63.6% من الإجمالي). وفي المرتبة الثامنة جاء الوضع القيادي للأسرة (88 فرد يمثلون 62.9% من الإجمالي)، وقصد أفراد عينة الدراسة بالوضع القيادي للأسرة المهن التي يمتهنها أفراد الأسرة بخلاف مهنة الزراعة، والتي أهلتهم لشغل مراكز قيادية على المستوى القروي أو على مستوى المدينة أو الدولة. وفي المرتبة التاسعة جاءت المشاركة الاجتماعية غير الرسمية لأفراد الأسرة وبخاصة الأعمال الخيرية لصالح أبناء القرية (80 فرد يمثلون 57.1% من الإجمالي). ثم حجم الحيازة الحيوانية للأسرة والتي جاءت في المرتبة العاشرة من حيث الأهمية (66 فرد يمثلون 47.1% من الإجمالي).

ة التي

كانت أكثر تأثيراً فيما مضى وتضاءل تأثيرها بمرور الزمن

لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الدراسة والخاص بالتعرف على محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي كانت أكثر تأثيراً فيما مضى وتضاءل تأثيرها بمرور الزمن، يوضح الجدول رقم (4) آراء أفراد عينة الدراسة حول تلك المحددات والذي يتبين منه أن حيازة الأدوات والآلات الزراعية قد جاءت على رأس قائمة المحددات التي كانت مؤثرة في الماضي وتضاءل تأثيرها في الوقت الحاضر من وجهة نظر غالبية أفراد عينة الدراسة (120 فرد يمثلون 85.7% من الإجمالي)، بينما احتلت حيازة الأجهزة المنزلية المرتبة الثانية من حيث الأهمية (115 فرد يمثلون 82.1% من الإجمالي)، كما جاء مستوى الطموح الأسري في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية (64 فرد يمثلون 45.7% من الإجمالي)، في حين احتلت المكانة الاجتماعية لزوجة الابن أو زوج البنت المرتبة الرابعة من حيث الأهمية (59 فرد يمثلون 42.1% من الإجمالي). هذا وقد جاء امتلاك الأسرة لسيارات خاصة في المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث الأهمية (42 فرد يمثلون 30% من الإجمالي).

3-محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي ظهر تأثيرها بوضوح في الوقت الحالي

لتحقيق الهدف الثالث من أهداف الدراسة والخاص بالتعرف على محددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي ظهر تأثيرها بوضوح في الوقت الحالي، يوضح الجدول رقم (5) آراء أفراد عينة الدراسة حول تلك المحددات والذي يتبين منه أن الالتزام الديني والأخلاقي قد جاء على رأس قائمة المحددات التي ظهر تأثيرها بوضوح في الوقت الحالي من وجهة نظر غالبية أفراد عينة الدراسة (108 فرد يمثلون 77.1% من الإجمالي)، بينما احتلت عضوية أحد أفراد الأسرة في المجالس المحلية أو مجلس النواب المرتبة الثانية من حيث الأهمية (100 فرد يمثلون 71.4% من الإجمالي)، كما جاء سفر أحد أفراد الأسرة للخارج في المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث الأهمية (83 فرد يمثلون 59.3% من الإجمالي).

جدول رقم (4): التوزيع العددي والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب رؤيتهم لمحددات المكانة الاجتماعية للأسر الريفية التي كانت أكثر تأثيراً فيما مضى وتضاءل تأثيرها بمرور الزمن

قائمة محددات المكانة التي أكثر تأثيراً فيما مضى وتضاءل تأثيرها بمرور الزمن	العدد	%
حيازة الأدوات والآلات الزراعية	120	85.7
حيازة الأجهزة المنزلية	115	82.1
مستوى الطموح الأسرى	64	45.7
المكانة الاجتماعية لزوجة الأبن أو زوج البنت	59	42.1
امتلاك الأسرة لسيارات خاصة	42	30.0

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

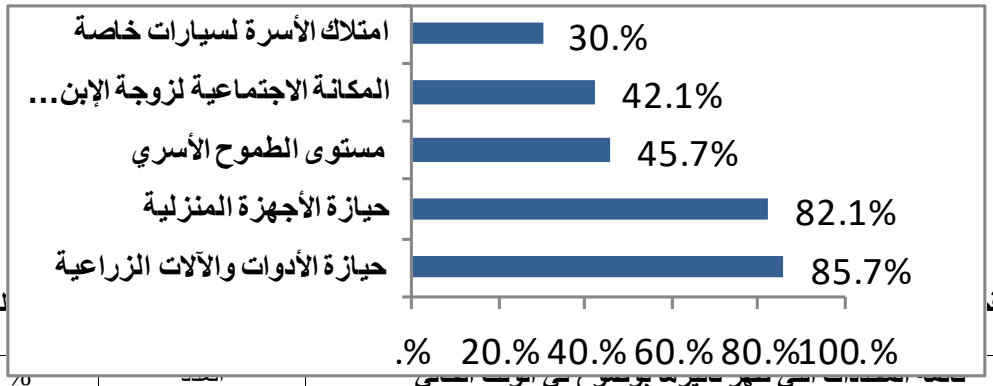

جدول رق **الريفية**

الإلتزام الديني والأخلاقي	108	77.1
عضوية أحد أفراد الأسرة في المجالس المحلية أو مجلس النواب	100	71.4
سفر أحد أفراد الأسرة للخارج	83	59.3

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

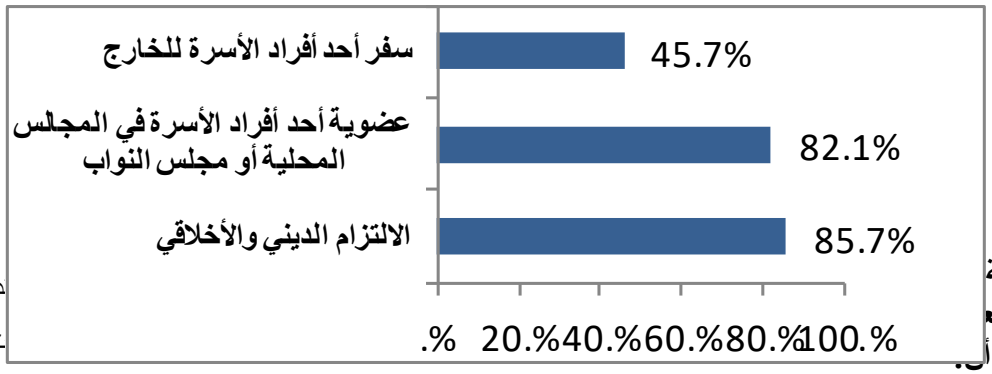

مناقشة
بعد الع
يتضح أ

ديراً في
ث احتل

محدد تعليم الأسرة صدارة المحددات الأصيلة للمكانة الاجتماعية للأسر الريفية بغالبية لم يحققها محدد آخر من محددات المكانة (91.4%). وتبدو هذه النتيجة منطقية الى حد كبير، حيث تتخطى قضية التعليم كل الحدود والعوائق الطبقية، وعلى رأسها الفقر، والانتماء العائلي، وقضايا المظهر والمهنة، فحصول الفرد على درجة علمية مرموقة قد يتأثر لا شك بهذه المحددات، لكنها لم ولن تكون عائقاً عن التحصيل العلمي. ولا شك أن أبناء الريف قد خبروا أهمية التعليم، ولمسوا آثاره في تخطي الحدود الطبقية، وارتقاء الافراد لسلم الحراك الاجتماعي، مما كان له عظيم الأثر في اختياره كأهم المحددات الأصيلة للتطابق الريفي.

2- أظهرت النتائج كذلك أهمية معيار الدخل كأحد معايير التطابق الريفي، حيث احتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية لدى قرابة 86% من أفراد عينة الدراسة، في إشارة الى أن معيار الدخل لم يفقد مكانته كمحدد طبقي ريفي. كما جاء معيار السمعة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية لدى 80% من أفراد عينة الدراسة، وتبدو أيضا هذه النتيجة منطقية الى حد كبير، فمعياري الدخل والسمعة من المعايير الأصيلة التي سيظل أبناء المجتمع الريفي يرتبون بعضهم البعض بناءً عليها.

3- الملاحظ أن معيار حجم الحيازة الزراعية قد احتل مرتبة متأخرة نوعاً ما مقارنة بمعايير التعليم والدخل والسمعة، حيث جاء في المرتبة السادسة من حيث الأهمية لدى نحو ثلثي عينة الدراسة.

4- لم تحتل المهن القيادية رتبة متقدمة على السلم الطبقي الريفي، حيث جاءت في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية لدى قرابة 63% من أفراد عينة الدراسة.

5- احتل معياري حجم الحيازة الحيوانية، وحالة المسكن المرتبتين قبل الأخيرة، والأخيرة على الترتيب كمحددات طبقية ريفية أصيلة، وربما يشير ذلك الى تحسن الحالة المسكنية للغالبية من سكان المناطق الريفية، الأمر الذي قلل الفوارق بينهم في شكل المسكن ومستواه، وكذا الحال بالنسبة لاحتمال ازدياد حجم الحيازة الحيوانية لدى الغالبية، الأمر الذي يمكن في ضوئه تفسير تراجع رتبة هذين المحددين.

6- أما بخصوص معايير التطابق الريفي التي تراجع أثرها حالياً مقارنة بفترة زمنية سابقة من وجهة نظر افراد عينة الدراسة، فقد جاء على رأس تلك المعايير معيار حيازة الأدوات والآلات الزراعية لدى قرابة 86% من الإجمالي، تلاه معيار حيازة الأجهزة المنزلية، في إشارة الى أن هذه المعايير قد فقدت بعض تأثيرها الطبقي بين الريفيين في الوقت الحالي.

7- أما فيما يتعلق بمحددات المكانة الأسرية التي ظهر تأثيرها جلياً في الوقت الحالي، فقد جاء على رأسها الالتزام الديني والأخلاقي لدى أكثر من 75% من أفراد عينة الدراسة، في إشارة الى أن تربية النشء على أسس دينية وأخلاقية أصبح لها أهميتها الكبرى في الوقت الحالي كمعيار للترتيب الاجتماعي، في ظل العولمة والانفتاح الحضاري والثقافي، والتغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع المصري ككل، يليها معيار عضوية أحد أفراد الأسرة في المجالس المحلية، أو مجلس النواب، في إشارة الى أهمية الحياة السياسية لدى أبناء الريف وتأثرهم بها، ثم معيار سفر أحد أبناء الأسرة الى الخارج، والذي يعد سبيلاً لتحسين مستوى المعيشة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

وفي سياق ما تم عرضه ومناقشته من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

1- الاهتمام بتعليم كافة أبناء الريف، لما للتعليم من أهمية كبرى في البنيان الطبقي الريفي بشكل عام.

2- إجراء مزيد من دراسات تحديد معايير وقياس الطبقة الاجتماعية في الريف المصري، مع أخذ النتائج التي

توصلت اليها الدراسة الحالية بعين الاعتبار وذلك لتحديث مقاييس المكانة المستخدمة بالإبقاء على معايير التطابق الأصيلة، ودمج المعايير ذات التأثير الواضح في الوقت الحالي، واستبعاد المعايير التي لم تعد مؤثرة كسابق عهدها في الماضي، فوجود معايير واضحة متفق عليها من الغالبية العظمى من سكان مناطق ريفية أخرى، من شأنه أن يحقق اتساقاً أفضل في المكانة الاجتماعية للريفيين، ومن ثم رسم صورة أكثر واقعية لطبيعة التدرج الاجتماعي في الريف المصري.

المراجع

- البوسعيدي، راشد بن حمد بن حميد، تقدير طلبة جامعة السلطان قابوس للمكانة الاجتماعية للمهن الشائعة في المجتمع العماني، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الأول، الأردن، 2009.
- البياتي، فراس عباس فاضل، دوافع تفضيل المهن لدى السكان، دراسة سوسيو ديموغرافية في المكانة الاجتماعية للمهنة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 98، السنة 25، 2008.
- الخزرجي، سناء علي حسون، الكفاية المهنية لدى المرشدين التربويين وعلاقتها بالمكانة الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالي، العراق، 2010.
- الخولي، الخولي إبراهيم سالم، التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة في الريف، سلسلة الأرض والفلاح الصادرة عن مركز الأرض لحقوق الانسان، العدد 70، القاهرة، نوفمبر 2013.
- الطويل، هشام، وعباطة التوايهة، بعض المتغيرات الديموغرافية وأثرها في المكانة الاجتماعية للمهنة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، 2001.
- العزب، أشرف محمد، محاضرات في الطبقات الاجتماعية، كتاب جامعي غير منشور، النور للطباعة، كفر الشيخ، 2008.
- بومعالي، رشيد، واقع التغيرات الاجتماعية في الأسر الريفية الجزائرية المهاجرة، سلسلة دراسات اجتماعية، المجلد السابع، العدد التاسع والخمسين، 2011.
- خضر، ألطاف ياسين، الذكاء الانفعالي وعلاقته بالمكانة الاجتماعية لدى موظفات جامعة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثاني والثلاثون، العراق، دون تاريخ.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2014.
- سيد، أحمد جمال الدين، وأسامة أبو المكارم شاكر، نحو بناء قائمة لقياس المكانة الاجتماعية للأسرة الريفية المصرية، دراسة ميدانية على قرية نواي بمحافظة المنيا، مجلة البحوث والتنمية الزراعية بالمنيا، كلية الزراعة جامعة المنيا، المجلد 12، العدد 4، ديسمبر 1990.
- عبد الفضيل، محمود، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1952 – 1970): دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
- عبد الله، شادية محمد بينين، محددات المكانة الاجتماعية في المجتمع الحضري السوداني، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012.
- عمر، معن خليل، انشطار المصطلح الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990.
- غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- فرحات، كرم حلمي، دراسة وتحقيق لكتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة للعلامة تقي الدين ابن عباس أحمد ابن

على المقريزي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الجيزة، 2007.

- كلوت بك، أ. ب.، لمحة عامة الى مصر، تعريب محمد مسعود، الجزء الثاني، مطبعة أبي الهول. متوفر على المكتبة الرقمية العربية، www.kadl.sa (بدون تاريخ).
- مبارك، بشرى، التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل، مجلة الفتح، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، العراق، عدد 53، 2013.
- http://www.novapdf.com
- http://www.bohoot.blogspot.eg/2d4/11/blog-post_865.html

DETERMINANTS OF THE SOCIAL STATUS OF RURAL FAMILIES IN SOME EGYPTIAN VILLAGES

A. M. Al-azab
Assistant Professor of Rural Sociology - Kafrelsheikh University

ABSTRACT: *The study aimed at identifying the social status of rural families in some Egyptian villages by answering three questions: What are the determinants of the social status of rural families that have not changed much over time? What are the determinants of the social status of rural families that were more influential in the past and their impact diminished over time? What are the determinants of the social status of rural families whose impact has now become apparent? The geographical scope of the study was determined in the rural areas of Menoufia Governorate. The study was also conducted in all rural areas holding agricultural land registered with 2 services in the agricultural associations in the villages of Sabek Sunday in Ashmoun Center, Abu Snieta in El Bagour Center, Silka in Shebin El Koum Center, In the center of Menouf, a total of 8988 holders. A random sample of 2% was selected, with a sample size of 178 holders. Data were collected from 140 holders.*

The results of the study showed:

1. *The issue of education still occupies a prominent place in the rural population and has not changed over time. The determinants of family education have become the main determinants of the social status of rural families, with a majority of 91.4%.*
2. *The results also showed the importance of the income criterion as one of the criteria of rural matching, where it ranked second in terms of importance in nearly 86% of the sample of the study.*
3. *It is noted that the criterion of the size of agricultural tenure has ranked somewhat late compared to the standards of education, income and reputation, ranked sixth in terms of importance in about two-thirds of the sample of the study.*
4. *The leadership professions did not occupy an advanced rank on the rural class ladder, which came in eighth place in terms of importance in about 63% of the sample members of the study.*
5. *The standard of animal possession, the status of the penultimate dwelling, and the last, respectively, were categorized as authentic rural class determinants.*
6. *In terms of the criteria for rural matching, which are currently being reviewed compared to a previous period from the point of view of the study sample members, the criteria for the acquisition of agricultural tools and machinery reached 86% of the total, followed by the standard of possession of household appliances.*
7. *In terms of the determinants of family status, the religious and moral commitment of more than 75% of the study sample, followed by the standard of membership of a family member in the local councils or the House of Representatives, One of the sons of the family abroad.*

In the context of what was presented and discussed the results of the study recommended the following:

1. *Interest in the education of all rural people, because of the importance of education in the rural class structure in general.*
2. *Further studies to determine the criteria and measurement of the social class in the Egyptian countryside, taking into consideration the findings of the current study, to update the status criteria used to maintain the original conformity criteria, to incorporate the currently clear criteria and to exclude the criteria that no longer exist The existence of clear criteria agreed upon by the vast majority of the population of other rural areas would achieve a better consistency in the social status of rural people and thus a more realistic picture of the nature of social gradation in rural Egypt.*

Key words: *Social Status , Rural Families, Rural Social Classes .*